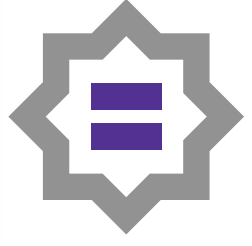


منّا
لحقوق
الإنسان



رئاسة أمن الدولة
السعودية:

ذراع القمع في مملكة ولي العهد

2022

يوليو




المحتويات

4	موجز تنفيذي
5	عام 2017 كنقطة تحول: صعود محمد بن سلمان وإعادة تشكيل أجهزة أمن الدولة
6	صيف عام 2017: إنشاء مؤسسات جديدة لأمن الدولة
7	الاضطرابات السياسية وحملات القمع المكثفة ضد المعارضين
8	إطار جديد لمكافحة الإرهاب يجرم أي شكل من أشكال المعارضة
9	فك تشابك جهاز أمن الدولة السعودي
11	إطار عمل مكافحة الإرهاب لعام 2017: أداة قانونية للقمع
12	رئاسة أمن الدولة
12	الإطار القانوني
14	مرافق الاحتجاز التي تديرها رئاسة أمن الدولة
15	عدد معتقلي الرأي في سجون المباحث
19	شركاء رئاسة أمن الدولة في الجريمة
19	مكتب النيابة العامة
20	المحكمة الجزائية المتخصصة
21	طريقة عمل رئاسة أمن الدولة: إسكات المعارضة باسم الأمن
23	الاختفاء القسري
25	التعذيب وسوء المعاملة
27	الإعتقال التعسفي
30	الخلاصة

موجز تنفيذي

يلقي هذا التقرير الضوء على دور رئاسة أمن الدولة في ارتكاب نمط واسع النطاق ومنهجي من انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية. في حين أن رئاسة أمن الدولة ليست سوى مؤسسة واحدة تعمل كجزء من جهاز أمن الدولة الأكبر ، فقد مُنحت رئاسة أمن الدولة سلطات ومسؤوليات أكبر ، مما سمح لها بالعمل دون أي إشراف قضائي وبإفلات كامل من العقاب. يتعمق هذا التقرير في التاريخ والهيكل والإطار القانوني لرئاسة أمن الدولة، ويضعه ضمن نطاق جهاز الأمن الأوسع في المملكة العربية السعودية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يبحث التقرير في الطرق التي استعملتها كل من رئاسة أمن الدولة ومكتب النيابة العامة، وكلاهما ليسا محايدين وغير مستقلين عن السلطة التنفيذية، لاتهم وإدانة واحتجاز الأفراد بشكلٍ منهجي على أساس ممارستهم لحقوقهم وحررياتهم الأساسية. يوجز التقرير أخيراً نمط انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة، غالباً استجابةً لممارسة الأفراد لحررياتهم الأساسية. ويشمل ذلك الاستخدام المنهجي للاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي ضد النقاد السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي بشكل عام.

منذ تولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عام 2017، قتل الكثير عن محاولاته لتوطيد سلطته وترويع خصومه الحقيقيين أو المتوقعين. وصف الكثيرون القمع الذي أعقب ذلك بأنه غير مسبوق. ومع ذلك، لم يطلق محمد بن سلمان العنان لهذه الحملة من تلقاء نفسه. تميز صعوده إلى السلطة بتحول كامل في جهاز أمن الدولة السعودي. أصبحت رئاسة أمن الدولة المنشأة حديثاً، بقيادة عبد العزيز الهويريني - الذي كان يرأس الشرطة السرية السعودية السيئة السمعة المعروفة باسم المباحث العامة لمدة عقد - الذراع التنفيذية لقمع محمد بن سلمان. لا ينبغي الاستهانة بدور أمن الدولة: فجميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت على مدى السنوات الماضية في المملكة العربية السعودية ، بدءاً من الاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي ، يمكن إرجاعها إلى هذا الجهاز. كما لعبت النيابة العامة والمحكمة الجزائية المتخصصة دوراً بارزاً في اعتقال سجناء الرأي من خلال مقاضاتهم والحكم عليهم بالسجن لمدة طويلة.



عام 2017 كمنقطة تحول: صعود محمد بن سلمان وإعادة تشكيل أجهزة أمن الدولة

صيف عام 2017: إنشاء مؤسسات جديدة لأمن الدولة

المملكة العربية السعودية ، وهو المنصب الذي يشغله الملك سلمان. أخيراً ، تم نقل جميع الأمور المتعلقة بالشؤون الأمنية، والتي كانت تخضع سابقاً لسلطة وزارة الداخلية ، إلى رئاسة أمن الدولة «بما في ذلك جميع المهام والموظفين والميزانيات والوثائق».⁴

ويضاف إلى ذلك أنه قبل شهر واحد فقط من إنشاء رئاسة أمن الدولة ، في 17 يونيو 2017 أنشأ الملك سلمان مكتب النيابة العامة، ليحل فعلياً محل هيئة التحقيق والادعاء العام السابقة التي كانت تحت سيطرة وزارة الداخلية. تم وضع مكتب النيابة العامة المشكّلة حديثاً أيضاً تحت السيطرة المباشرة للملك.⁵ وبموجب مرسوم تأسيسه ، فإن مكتب المدعي العام «مرتبط مباشرة بالملك» و «لا يجوز لأحد التدخل في عمله».⁶

أدى إنشاء رئاسة أمن الدولة و مكتب النيابة العامة إلى مركزية المؤسسات الأمنية ومكافحة الإرهاب في المملكة. حيث أصبحت الآن تحت السلطة المباشرة للملك سلمان، ومكنته هو وابنه ، ولي العهد محمد بن سلمان ، من تعزيز قوتها وسلطتها على هذه المؤسسات مع منحها قدرًا أكبر من حرية التصرف والإشراف على عملياتها.

منذ صعود محمد بن سلمان إلى منصب ولي العهد في عام 2017 ، خضعت المملكة العربية السعودية لتغييرات جذرية لجهاز أمن الدولة فيها ، انعكس ذلك من خلال إنشاء مكتب النيابة العامة ورئاسة أمن الدولة في يونيو ويوليو من نفس العام.¹ منذ ذلك الحين ، ارتكب جهاز أمن الدولة الجديد في المملكة ، بالاشتراك مع المحكمة الجزائية المتخصصة ، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، بما في ذلك الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة ، لا سيما ضد الأفراد الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

أنشئت رئاسة أمن الدولة بموجب المرسوم الملكي رقم 293 الصادر عن الملك سلمان بتاريخ 20 يوليو 2017.² وبموجب المرسوم ، فقد وضعت كل من المديرية العامة للمباحث (المباحث) ، وقوات الأمن الخاصة، وقوات الطوارئ الخاصة ، والقيادة العامة لطيران الأمن، والإدارة العامة للشؤون الفنية ومركز المعلومات الوطني ، اللذين كانوا في السابق كلهم خاضعين لاختصاص وزارة الداخلية، تحت السلطة المباشرة لرئاسة أمن الدولة.³ بموجب المرسوم التأسيسي ، فإن رئاسة أمن الدولة تتبع مباشرة إلى رئيس مجلس وزراء

الاضطرابات السياسية وحملات القمع المكثفة ضد المعارضين



قوات الأمن السعودية في إستعراض عسكري © الجزيرة الإنجليزية ، مرخصة بموجب CC-BY-SA 2.0.

الفساد داخل المملكة.⁹ وفقاً للجنة ، بحلول عام 2021 ، تم التحقيق مع أكثر من 460 شخصاً وتم القبض على 207 أشخاص بتهم الفساد والاحتيال ، بما في ذلك الوزراء السابقين والنواب المحافظين ورجال الأعمال الأثرياء وذوي العلاقات¹⁰. ومع ذلك ، كان الهدف النهائي لحملة الفساد التي قادها محمد بن سلمان هو تهميش خصومه والأفراد المؤثرين الذين قد يعرقلون توليه العرش.¹¹

بالإضافة إلى ذلك ، سمح إنشاء رئاسة أمن الدولة ومكتب النيابة العامة للسلطات السعودية بإطلاق موجة من الاعتقالات ضد الأفراد الذين تم اعتبارهم بأنهم يهددون موقع محمد بن سلمان السياسي او منتقدين لسياسته ، بما في ذلك المعارضين السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والأكاديميين والصحفيين. في 9 سبتمبر 2017 ، اعتقلت رئاسة أمن الدولة سلمان العودة في ذروة الأزمة بين المملكة العربية السعودية وقطر.¹² جاء توقيف العودة ، وهو عالم ديني بارز وأكاديمي وأحد دعاة الإصلاح السياسي البارزين في المملكة ، انتقاماً مباشراً لنشره تغريدة يدعو

ترافق إنشاء رئاسة أمن الدولة ومكتب النيابة العامة أيضاً مع هزات سياسية داخل العائلة المالكة سعت إلى تعزيز سلطة محمد بن سلمان. بعد أيام فقط من إنشاء مكتب النيابة العامة ، في 21 يونيو 2017 ، أقال الملك سلمان ابن أخيه محمد بن نايف من منصبه عندما كان وزيراً للداخلية وولي العهد ، واستبدله بابنه محمد بن سلمان الذي كان آنذاك نائب ولي العهد ووزير الدفاع. كان يُنظر إلى هذه الخطوة إلى حد كبير على أنها متعمدة من قبل طموحات محمد بن سلمان لخلافة والده كملكٍ للمملكة العربية السعودية.⁷ محمد بن سلمان ، الذي ربما رأى أن سلفه محمد بن نايف يشكل تهديداً لمطالبته بالعرش ، قيّد بن نايف في الإقامة الجبرية، واتهمه لاحقاً بالفساد وعدم الولاء للعائلة المالكة.⁸

لم ينته توطيد محمد بن سلمان للسلطة عند هذا الحد. في نوفمبر 2017 ، تم تعيينه للإشراف على هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، والتي شرعت في تطهير أفراد العائلة المالكة السعودية من الوزراء والمحافظين والجنرالات السابقين ، بحجة مكافحة

في الأشهر التالية ، قُبض على عشرات الأفراد الآخرين في انتقامٍ واضح لممارستهم حقهم في حرية التعبير ، بما في ذلك العديد من المدافعات البارزات عن حقوق المرأة السعودية.¹⁶ على الرغم من أن حملة القمع ضد المعارضين السلميين لم تكن جديدة ، إلا أن اعتقالات ما بعد عام 2017 كانت مختلفة بسبب «العدد الهائل ونطاق الأفراد المستهدفين خلال فترة زمنية قصيرة ، فضلاً عن إدخال ممارسات قمعية جديدة لم تشهدها القيادة السعودية السابقة».¹⁷

فيها الله إلى أن يَألف بين قلوب قادة البلدين «لما فيه خير شعوبهم»¹³. ووجهت إلى العودة 37 تهمة ، من بينها «إفساد البلاد بالسعي المتكرر لزعزعة بنية الأمة وإحداث الفتنة الأهلية» و «تأجيج المجتمع ضد الحكام» و «إثارة الفتن».¹⁴ بعد ثلاثة أيام من اعتقال العودة ، أُلقت رئاسة أمن الدولة القبض على الكاتبين السعوديين عبد الله المالكي وعصام الزامل ، وكلاهما معروفان بدعمهما للإصلاحات داخل المملكة. لا يزال الأفراد الثلاثة محتجزين حتى الآن،¹⁵ واستمر تطهير محمد بن سلمان للنقاد السلميين بلا هوادة منذ ذلك الحين.

إطار جديد لمكافحة الإرهاب يجرم أي شكل من أشكال المعارضة

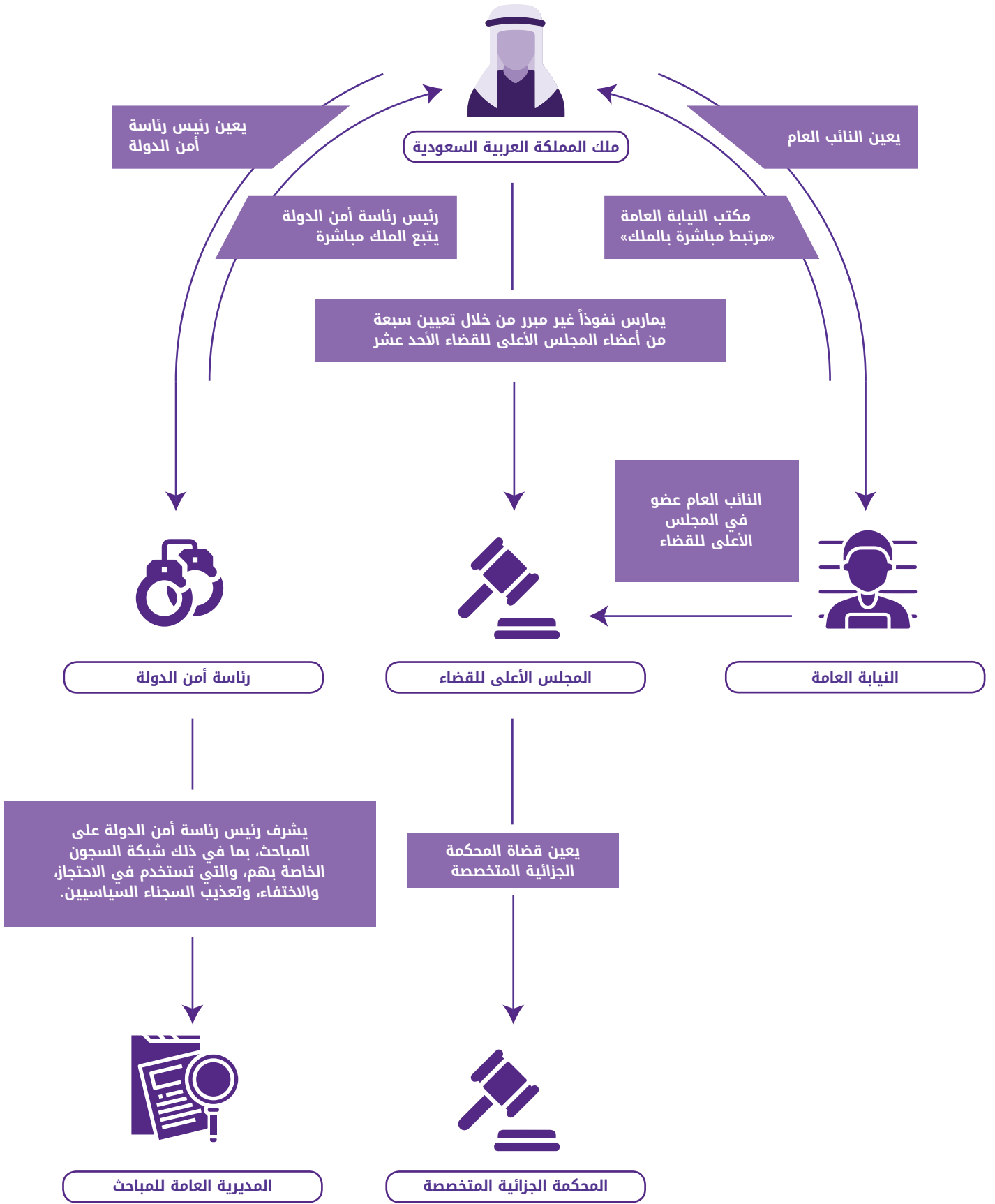
الفضاض للإرهاب وعقوبات السجن القاسية،¹⁹ يمكن بشكل فعال رئاسة أمن الدولة ومكتب النيابة العامة والمحكمة الجزائية المتخصصة من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان - بما في ذلك الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي - مع الإفلات التام من العقاب.

بحلول نهاية عام 2017 ، مرَّ جهاز أمن الدولة السعودي بتحولٍ كامل. أصبحت رئاسة أمن الدولة الذي تم إنشاؤها حديثاً الذراع التنفيذي لحملة محمد بن سلمان الغير المسبوقة ضد المعارضين السعوديين، ومنذ ذلك الحين أصبح مسؤولاً عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كما لعب مكتب النيابة العامة والمحكمة الجزائية المتخصصة دوراً بارزاً في الاحتجاز التعسفي لسجناء الرأي من خلال مقاضاتهم والحكم عليهم بالسجن لمدة طويلة.

تم تحديد هذه الجهود التي قادها محمد بن سلمان لتهميش المعارضين الحقيقيين أو المتصورين وإسكات أي شكل من أشكال النقد السلمي داخل المملكة باعتماد إطار قانوني جديد لمكافحة الإرهاب يجرم بشكل فعال مجموعة واسعة من الأفعال المحمية بموجب الحق في حرية التعبير ، بما في ذلك عندما يُنظر إليها على أنها تنتقد الحكومة السعودية أو سياسات محمد بن سلمان.

في نوفمبر 2017 ، تم استبدال قانون العقوبات السعودي لعام 2014 الخاص بمكافحة الإرهاب وتمويله بنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ، والذي يحدد دور وواجبات والتزامات كل من رئاسة أمن الدولة ومكتب النيابة العامة و المحكمة الجزائية المتخصصة في مكافحة الجرائم المحددة في القانون.¹⁸ قانون 2017، الذي تعرض لانتقادات شديدة بسبب تعريفه

فك تشابك جهاز أمن الدولة السعودي



إطار عمل مكافحة الإرهاب لعام 2017: أداة قانونية للقمع

يجرم تعريف الإرهاب المنصوص عليه في نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله لعام 2017 العديد من الأعمال المحمية بموجب الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وبحسب المادة 1 من القانون ، تعرف "الجريمة الإرهابية" بأنها:

كل سلوك يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض أحكامه، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية أو الاقتصادية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الإمتناع عنه، أو إيذاء أي شخص أو التسبب في موته، عندما يكون الغرض- بطبيعته أو سياقه- هو ترويع الناس أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الإمتناع عن القيام به، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد والأغراض المذكورة أو التحريض عليها.²⁰

مئات الأفراد على أفعال محمية بموجب الحق في حرية التعبير ، مما أدى إلى موجة غير مسبوقة من الاعتقالات والمحاكمات للمعارضين السلميين، مع توجيه تهمة الإرهاب للذين يعبرون عن أي شكل من أشكال النقد.

في عام 2020 ، تم تعديل المادة 12 من قانون 2017 لتفويض النيابة العامة بالإفراج المؤقت عن الأفراد المشتبه في ارتكابهم أيًا من الجرائم المحددة في القانون، "ما لم يترتب عن ذلك الإضرار بمصلحة التحقيقات أو كان يخشى هروبه أو اختفاؤه".²⁵ ومع ذلك ، فإن استخدام مصطلح "مصلحة التحقيقات" يظل غامضًا ، ووفقًا للعديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ، "لا يعالج المخاطر الجسيمة التي تشكلها فترات الاحتجاز السابقة للمحاكمة الطويلة التي ينص عليها هذا القانون".²⁶ في تحليل مشترك صدر في 17 ديسمبر 2020 ، أعرب العديد من خبراء الأمم المتحدة أيضًا عن أسفهم لأنه "على الرغم من المجموعة العريضة من المسائل" التي قاموا بتفصيلها، فإنّ تعديل المادة 12 من القانون ، والذي لا يزال غامضًا ، "كان التعديل الوحيد الذي تم إجراؤه لقانون الإرهاب".²⁷

أعربت الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة عن قلقها إزاء التعريف الفضفاض للقانون للإرهاب واستخدام مصطلحات غامضة مثل "الإخلال بالنظام العام ، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة ، أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر ، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم".²¹ بالإضافة إلى ذلك ، ذكر خبراء الأمم المتحدة أن هذه "العبارات يمكن أن تستلزم أن مجموعة من الخطاب ونشاطات من الجمعيات المحمية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بأن توصف محليًا بأنها "إرهاب".²²

بالإضافة إلى أنه يعرّف قانون 2017 الإرهابي بأنه "أي شخص ذي صفة طبيعية- سواء أكان في المملكة أو خارجها- يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام، أو يشرع أو يشرك أو يخطط أو يساهم في ارتكابها، بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة".²³ وكما أشارت الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ، إن هذه العبارة «تشير على ما يبدو إلى أنه حتى الأشخاص الذين لم يرتكبوا جريمة لتعزيز هدف إرهابي يمكن أن يعاملوا كمجرمين إرهابيين جناة». ²⁴

على هذا النحو ، منذ عام 2017 ، كان الإطار القانوني السعودي لمكافحة الإرهاب بمثابة الأساس لمحاكمة

رئاسة أمن الدولة

الإطار القانوني

كما هو منصوص عليه في المادة 1 من المرسوم الملكي رقم 293 ، ترتبط رئاسة أمن الدولة مباشرة برئيس وزراء المملكة العربية السعودية، أي الملك سلمان.³³ تنص المادة 6 من المرسوم على أن فريقاً من الخبراء داخل مجلس الوزراء السعودي مكلف باقتراح مزيد من التعديلات على القوانين السعودية والقرارات الوزارية من أجل مواءمتها مع المرسوم التأسيسي لرئاسة أمن الدولة.³⁴ وهكذا تم تحديد دور وصلاحيات وسلطة رئاسة أمن الدولة في سلسلة من القرارات الوزارية اللاحقة.

في رسالتهم المشتركة المؤرخة في ديسمبر 2020 ، أكد المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة أن قانون 2017 ”منح سلطات غير مقيدة تقريباً لرئاسة أمن الدولة في مجال مكافحة الإرهاب“ ، نظراً لأن هذا الجهاز قد ينفذ الصلاحيات الممنوحة له ”بدون إشراف قضائي“.³⁵

تم إنشاء رئاسة أمن الدولة في 20 يوليو 2017، وهي مكلفة بفرض الإطار الجديد للمملكة في مكافحة الإرهاب. يمنح نظام مكافحة الإرهاب لعام 2017 لرئاسة أمن الدولة سلطة القبض على المشتبه بهم واحتجازهم وإجراء تحقيقات جنائية، بما في ذلك ”البحث والتحري والضبط والملاحقة الجنائية والإدارية وجمع الأدلة والقرائن والتحري المالي والعمليات ذات الطابع السري، وكذلك تحديد وتعقب وضبط وتحرير أموال المشتبه به“²⁸ في أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون. يُمنح رئيس رئاسة أمن الدولة أيضاً صلاحيات مراقبة اتصالات الأفراد والبيانات المالية،²⁹ وتحديد ما إذا كان يمكن الإفراج عن الأفراد المحتجزين،³⁰ وفرض حظر السفر على أي مشتبه به دون أي إشراف قضائي.³¹ في الواقع ، يجب على رئيس رئاسة أمن الدولة فقط إبلاغ مكتب النيابة العامة بقراره بفرض حظر سفر على فرد في غضون 72 ساعة.³²



إجراء التحقيقات الداخلية في مزاعم سوء السلوك من قبل المسؤولين العاملين تحت سلطة رئاسة أمن الدولة، عندما يحدث ذلك.³⁷ ومع ذلك، فإن هذا يعني بشكل أساسي أن مزاعم التعذيب، أو أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان ارتكبتها مسؤولو رئاسة أمن الدولة، لا يمكن مراجعتها بشكل مستقل لأن الجناة والمحققين المزعومين ينتمون إلى نفس السلطة.

وأخيراً، صدر القرار رقم 217 بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الجنائية، ومنح رئيس رئاسة أمن الدولة، إلى جانب وزير الداخلية، صلاحيات توقيف وزير في المنصب، أو وزير سابق، أو فرد يحمل أو كان يحمل لقب وزير، بشرط أن يثير وزير الداخلية أو رئيس رئاسة أمن الدولة هذا الأمر مع الملك خلال 24 ساعة بعد إجراء التوقيف.³⁸

في 16 يناير 2018، اعتمد مجلس الوزراء السعودي القرار رقم 217 الذي يعدل القوانين السعودية الحالية كوسيلة لتزويد رئاسة أمن الدولة بالصلاحيات المخولة لها في المرسوم الملكي.³⁶ أناح هذا القرار لرئاسة أمن الدولة صلاحيات أوسع ووسّع سلطته على قوات الأمن الداخلية السعودية.

وقد عدل القرار قانون السجون، وأعطى لرئيس رئاسة أمن الدولة سلطة توقيف واحتجاز أي شخص متهم بارتكاب جريمة تمس الأمن الوطني دون رقابة قضائية.

كما أن القرار رقم 217 يعدل قانون قوات الأمن الداخلية، حيث يمنح رئيس رئاسة أمن الدولة سلطة تعيين الضباط وتشكيل لجان التحقيق المسؤولة عن

صلاحيات رئاسة أمن الدولة

1. إعتقال واحتجاز المشتبه بهم
2. إجراء التحقيقات الجنائية
3. جمع الأدلة
4. إجراء تحقيقات مالية سرية
5. مراقبة الاتصالات والبيانات المالية
6. تحديد وتعقب وضبط وتحرير أموال المشتبه بهم
7. تجميد أموال وعائدات المشتبه بهم
8. فرض حظر السفر
9. الإشراف على قوات الأمن الداخلية

مرافق الاحتجاز التي تديرها رئاسة أمن الدولة

نظراً لأن الهويريني هو رئيس كل من رئاسة أمن الدولة والمباحث ، فإن هاتين المؤسستين متشابتان بشكل وثيق.

وتدير رئاسة أمن الدولة ما يقرب من 20 سجنًا سياسيًا ومركز احتجاز في جميع أنحاء المملكة⁴² وتدير أيضاً خمسة سجون رئيسية ذات إجراءات أمنية مشددة.⁴³ وهذه السجون هي سجن الحائر بالرياض وسجن ذهبان بجدة وسجن الدمام وسجن الطرفية في بريدة وسجن أبها.⁴⁴

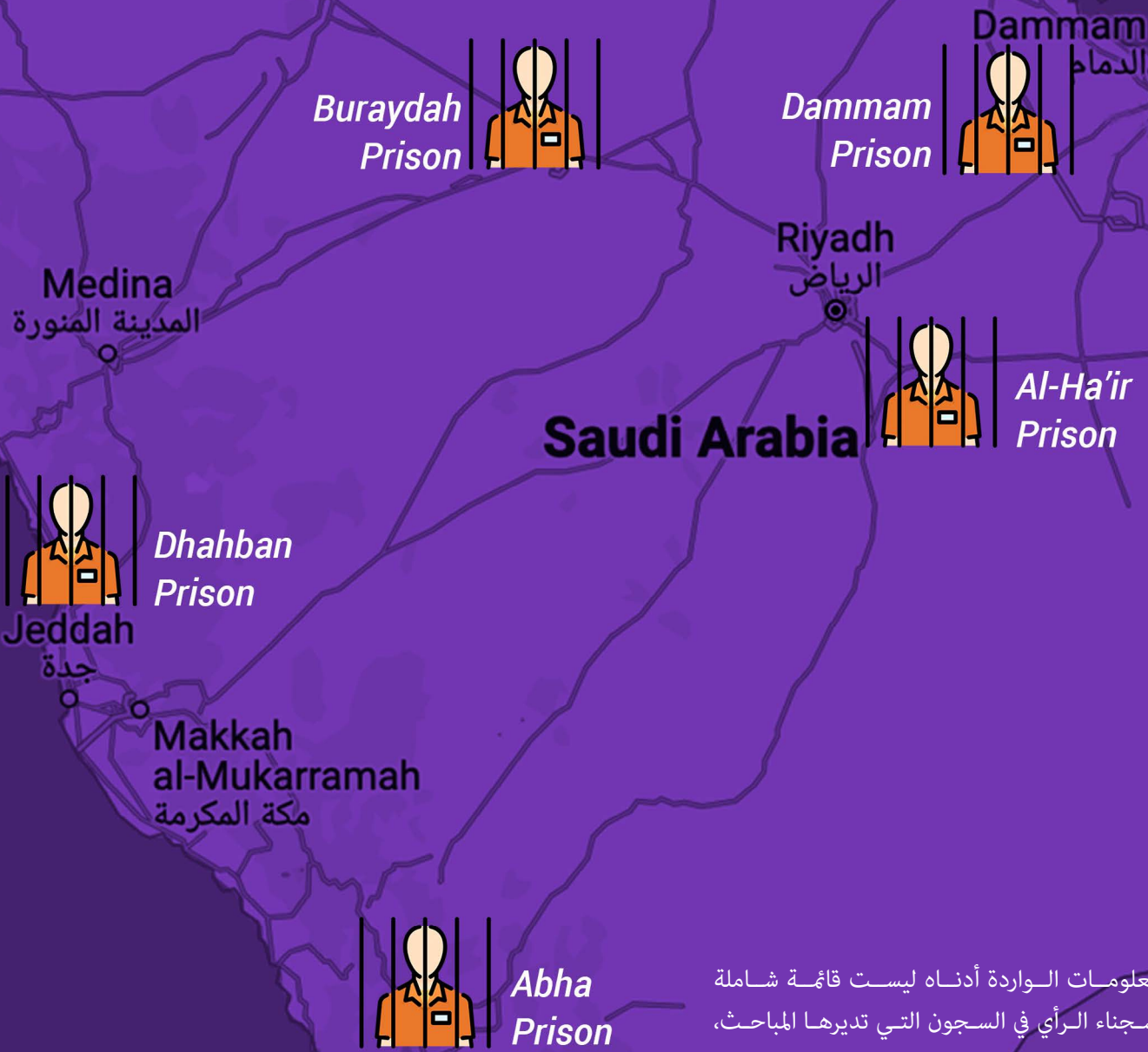
بالإضافة إلى ذلك ، فإن المباحث تدير مرافق احتجاز غير رسمية أخرى. يُطلق على أحد هذه المرافق السرية سيئة السمعة اسم ”الفندق“ أو ”الفيلا“ ويقع جنوب سجن ذهبان. هناك ، تعرضت العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان ، بما في ذلك لجين الهذلول وعزيزة اليوسف ونوف عبد العزيز وسمر بدوي ، لأساليب تعذيب مروعة ، بما في ذلك الصعق بالكهرباء والاعتداء الجنسي والجلد والإيهام بالغرق.⁴⁵

هناك أربع فئات مختلفة من السجون في المملكة العربية السعودية،³⁹ وهي السجون السياسية ، والسجون العامة ، ومراكز احتجاز الأحداث ، ومراكز الاحتجاز التابعة لقوات التحالف بقيادة السعودية في اليمن ، بالإضافة إلى مرافق الاعتقال غير الرسمية السرية.⁴⁰

السجون السياسية والسرية شبكة من مرافق الاحتجاز تديرها بشكل فعال المباحث (أي المديرية العامة للمباحث) ، والتي تعمل تحت السلطة المباشرة والمراقبة لرئاسة أمن الدولة. قبل إنشاء رئاسة أمن الدولة في عام 2017 ، كانت السجون السياسية تخضع لسلطة وزارة الداخلية السعودية ، حيث كانت المباحث تخضع لسلطة الأخيرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2017 ، تم تعيين عبدالعزيز الهويريني رئيساً لرئاسة أمن الدولة⁴¹ برتبة وزير حكومي. منذ أغسطس 2006 ، كان يشغل منصب رئيس المباحث ، وهو المنصب الذي احتفظ به بعد أن وضعت المباحث تحت سلطة رئاسة أمن الدولة،

معتقلو الرأي في سجون المباحث



المعلومات الواردة أدناه ليست قائمة شاملة بسجناء الرأي في السجون التي تديرها المباحث، لكنها تمثل السجون الرئيسية التي تستخدمها المباحث لاحتجاز السجناء السياسيين.

سجن الحائر

محمد فهد القحطاني

مدافع عن حقوق الإنسان.
محتجز منذ يونيو 2012.



عبدالرحمن السدحان

عامل في الإغاثة إنسانية.
محتجز منذ مارس 2018.



سلمان العودة

داعية إسلامي ورجل دين ومؤلف.
محتجز منذ سبتمبر 2017.



فوزان الحربي

مدافع عن حقوق الإنسان.
محتجز منذ ديسمبر 2013.



عصام الزامل

اقتصادي ورجل أعمال.
محتجز منذ سبتمبر 2017.



تركي الجاسر

صحافي.
محتجز منذ مارس 2018.



عيسى الخيفي

مدافع عن حقوق الإنسان.
محتجز منذ ديسمبر 2016.



ابراهيم الحارثي

عالم ديني.
محتجز منذ سبتمبر 2017.



مروان المريسي

صحفي يمني.

محتجز منذ يونيو 2018.



خالد العمير

مدافع عن حقوق الإنسان.

محتجز منذ يوليو 2018.



سجن أبها

عوض القرني

عالم ديني.

محتجز منذ سبتمبر 2017.



سجن الدمام

إسراء الغمغام

مدافعة عن حقوق الإنسان.

محتجزة منذ ديسمبر 2015.



محمد العتيبي

مدافع عن حقوق الإنسان.

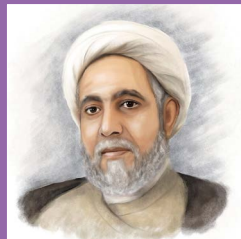
محتجز منذ مايو 2017.



محمد الحبيب

عالم ديني.

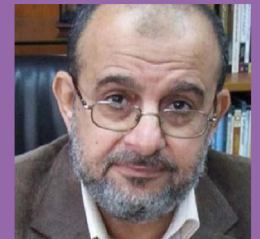
محتجز منذ يونيو 2016.



عبد الرحمن فرحانه

صحفي أردني.

محتجز منذ فبراير 2019.



سجن ذهبان

وليد ابو الخير

مدافع عن حقوق الإنسان.

محتجز منذ أبريل ٢٠١٤.



محمد الربيعة

مدافع عن حقوق الإنسان.

محتجز منذ مايو ٢٠١٨.



عبدالله جيلان

خريج جامعي.

محتجز منذ مايو ٢٠٢١.



سجن بريدة

محمد البجادي

مدافع عن حقوق الإنسان.

محتجز منذ مايو ٢٠١٨.



عمر السعيد

مدافع عن حقوق الإنسان.

محتجز منذ أبريل ٢٠١٣.



عبدالعزیز الشبيلي

مدافع عن حقوق الإنسان.

محتجز منذ سبتمبر ٢٠١٧.



عبد الكريم الخضر

مدافع عن حقوق الإنسان.

محتجز منذ أبريل ٢٠١٣.



شركاء رئاسة أمن الدولة في الجريمة

مكتب النيابة العامة

الأفراد إلى أجل غير مسمى ، في انتهاك للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك ، يمنح القانون مكتب النيابة العامة سلطة وضع الأفراد المحتجزين في الحبس الانفرادي لفترات طويلة ، وبالتالي يحظر على المعتقلين تلقي مكالمات هاتفية أو زيارات لمدة تصل إلى 90 يومًا ، مع إمكانية التمديد بعد موافقة المحكمة الجزائية المتخصصة.⁵³ لا يقتصر الأمر على حرمان الأشخاص الموقوفين من حقهم في الاتصال بأسرهم وتلقي الزيارات ، بل قد يُحرمون أيضًا من الحق في الاستعانة بمحام. كما هو منصوص عليه في القانون ، يجوز لمكتب النيابة العامة تقييد حق المتهم في طلب مساعدة محام "كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك".⁵⁴

في 7 مايو 2020 ، أصدر الملك سلمان المرسوم الملكي رقم م/125 ، الذي وسع صلاحيات النائب العام. المرسوم عدّل المادة 112 من قانون الإجراءات الجنائية السعودي ، مما مكّن النائب العام من تحديد "بالتنسيق مع وزارة الداخلية ورئاسة أمن الدولة ، ما يمكن اعتباره" جريمة كبرى "تستوجب التوقيف".⁵⁵ من خلال منح مكتب النيابة العامة سلطة تجريم أي فعل يرغب فيه ، فإنه يفتح الباب أمام التفسير التعسفي وإساءة الاستخدام. في الواقع ، أصدر رئيس مكتب النيابة العامة ، سعود بن عبد الله المعجب ، في 20 أغسطس 2020 ، قراره رقم 1 ، الذي حدد فيه أفعالاً معينة على أنها تشكل "جرائم كبرى"،⁵⁶ من بينها "الجرائم المخلة بالأمن الوطني". إن استخدام مثل هذه اللغة الفضفاضة والغامضة مثير للقلق لأنه يفتقر إلى اليقين القانوني ويمكن أن يشمل أفعال حرة التعبير التي تعتبر متقدمة للسلطات السعودية.

في 17 يونيو 2017 ، أعاد المرسوم الملكي رقم 240 / أ الصادر عن الملك سلمان من تسمية هيئة التحقيق والادعاء العام رسميًا إلى مكتب النيابة العامة ، مما أدى إلى إزالة الهيئة التي أعيد تسميتها حديثًا من سيطرة وزارة الداخلية ووضعها تحت السيطرة المباشرة للملك.⁴⁶

بالاشتراك مع رئاسة أمن الدولة ، تم تكليف مكتب النيابة العامة بالتحقيق في الأفعال المجرّمة بموجب نظام مكافحة الإرهاب لعام 2017 وتم منحه صلاحيات اعتقال الأفراد والتحقيق معهم قبل إحالتهم إلى المحكمة الجزائية المتخصصة.⁴⁷ على وجه الخصوص ، يكون مكتب النائب العام مسؤولاً عن إصدار أوامر إحضار وأوامر توقيف ضد الأفراد المشتبه في ارتكابهم أيًا من الجرائم التي تدخل في نطاق القانون.⁴⁸ قد يصدر مكتب النائب العام أيضًا أوامر تفتيش للمنازل والمكاتب والمباني ، في أي وقت ، وقد يعتقل الأفراد كجزء من التفتيش.⁴⁹ كما يجوز للنائب العام أن يأمر بمراقبة الأفراد الذين يعتبرون على صلة بأي من الجرائم المحددة في القانون.⁵⁰ ويشمل ذلك اعتراض وحفظ وتسجيل "جميع وسائل الاتصال والبيانات المخزنة في الأنظمة الإلكترونية المختلفة".⁵¹

يمكّن نظام مكافحة الإرهاب لعام 2017 مكتب النيابة العامة من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان مع الإفلات التام من العقاب. تنص المادة 19 على أنه يجوز لمكتب النيابة العامة احتجاز أي شخص لمدة إجمالي 30 يومًا ، والتي يمكن تجديدها لمدة عام ، ويمكن تمديدها إلى ما بعد تلك الفترة بإذن من المحكمة الجزائية المتخصصة.⁵² ومع ذلك ، لا يضع القانون حدًا لفترة الحجز ، مما يسمح فعليًا باحتجاز

1. إصدار مذكرات إحضار ومذكرات توقيف بحق المشتبه بهم
2. إصدار أوامر التفتيش والقبض على الأفراد في إطار التفتيش
3. مراقبة الأفراد من خلال اعتراض وتسجيل كافة وسائل الاتصال الخاصة بهم
4. إصدار المنع من السفر
5. التحقيق في الجرائم وإحالة الأفراد إلى المحكمة الجزائية المتخصصة
6. حبس المشتبه بهم إلى أجل غير مسمى
7. وضع الأفراد المحتجزين رهن الحبس الانفرادي لفترات طويلة
8. حرمان المشتبه بهم من حقهم في الاتصال بأفراد العائلة وتلقي الزيارات
9. حرمان المتهمين من حقهم في الاستعانة بمحام
10. تحديد الأفعال التي تشكل «جرائم كبرى» تتطلب التوقيف

المحكمة الجزائية المتخصصة

لعام 2007 لإدانة المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين عبروا عن انتقادهم السلمي للسلطات السعودية على وسائل التواصل الاجتماعي.⁶⁰

منذ إنشائها، عانت المحكمة الجزائية المتخصصة من نفوذ السلطة التنفيذية، مما جعلها أداة قمع تُستخدم لمقاضاة المنتقدين السلميين بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب.⁶¹ يتم تعيين قضاة محكمة أمن الدولة من قبل المجلس الأعلى للقضاء. بموجب قانون 2007 للسلطة القضائية، يتألف مجلس القضاء من رئيس و 10 أعضاء - سبعة منهم يعينهم الملك مباشرة - بالإضافة إلى رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام، الذي حل محلها مكتب النيابة العامة في عام 2017.⁶² بسبب التأثير غير المبرر للملك والنائب العام على المجلس الأعلى للقضاء، فإن المحكمة الجزائية المتخصصة ليست هيئة محايدة ولا مستقلة. سبق أن سلطت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة الضوء على هذا الافتقار إلى الاستقلالية،⁶³ ووجدت المحكمة الجزائية المتخصصة بأنها "مستقلة بشكل غير كاف"، لا سيما في ضوء رفض المحكمة "التصرف بناءً على مزاعم المتهمين الذين يواجهون تهمة الإرهاب بأنهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء الاستجواب بغرض انتزاع الاعتراف".⁶⁴

في 7 يناير 2008، أصدر مجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية، وهو أعلى سلطة قضائية في المملكة، القرار رقم 4/69 الداعي إلى إنشاء المحكمة الجزائية المتخصصة لمحاكمة الأفراد المشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية، وأولئك الذين تم القبض عليهم في أعقاب هجمات القاعدة الإرهابية عام 2003.⁵⁷ ولكن منذ سنوات عملها الأولى، تم استخدام المحكمة الجزائية المتخصصة لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين السعوديين، انتقاماً لمعارضتهم السلمية.⁵⁸

تم إنشاء المحكمة الجزائية المتخصصة رسمياً في 29 يناير 2009 بموجب مرسوم وزير العدل رقم 1422، والذي لم يتم الإعلان عنه حتى الآن.⁵⁹ للمحكمة اختصاص حصري على جميع الجرائم المحددة في نظام 2017 الخاص بمكافحة جرائم الإرهاب وتمويله. وبالتالي، يتم تقديم جميع الأفراد الذين تم القبض عليهم من قبل رئاسة أمن الدولة بموجب نظام مكافحة الإرهاب لعام 2017 للمحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، بعد توجيه التهم إليهم من قبل مكتب النيابة العامة. بالإضافة إلى نظام مكافحة الإرهاب لعام 2017، اعتمدت محكمة الجزائية المتخصصة مراراً وتكراراً على قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية



طريقة عمل رئاسة أمن
الدولة: إسكات المعارضة
باسم الأمن

الجمعيات ، وعلى هذا النحو ، تم اعتبارهم تهديدًا لحكم محمد بن سلمان.

على الرغم من أن رئاسة أمن الدولة هي عادة المحرض على مثل هذه الانتهاكات ، إلا أنها تعمل بشكل تعاوني ومترابط مع مكتب النيابة العامة و المحكمة الجزائية المتخصصة لقمع النقاد السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية ، منذ بداية اعتقالهم حتى صدور الحكم عليهم.

هذا هو أسلوب عملهم.

على مدى السنوات الأربع الماضية منذ إنشائها، أصبحت رئاسة أمن الدولة - بصفتها ذراع القمع لمحمد بن سلمان - سيئة السمعة بسبب انتهاكاتها المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان. قام عناصر رئاسة أمن الدولة بالقبض التعسفي والإخفاء القسري وتعذيب المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والعلماء ورجال الدين والصحفيين والنقاد السلميين، وبذلك فرضوا ثقافة الصمت في المملكة من خلال منع أي شكل من أشكال النقد السلمي. على الرغم من أن الضحايا يأتون من خلفيات ومناحي مختلفة ، إلا أن هناك قاسمًا مشتركًا واحدًا: لقد مارس الجميع حقهم في حرية التعبير أو التجمع السلمي أو تكوين



الاختفاء القسري

وفقًا لإعلان الأمم المتحدة بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ، يحدث الاختفاء القسري في الحالات التالية:

يتم القبض على الأشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم ضد إرادتهم أو حرمانهم من حريتهم بأي طريقة أخرى من قبل المسؤولين الذين يتصرفون نيابة عن الحكومة أو بدعم منها ، ويتبع ذلك رفض الاعتراف بحرمانهم من حريتهم ، مما يضع هؤلاء الأشخاص خارج حماية القانون.⁶⁵

النيابة العامة أو بمجرد بدء محاكمتهم أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.

كما ورد في إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ، «كلما كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بارتكاب حالة اختفاء قسري ، يجب على الدولة إحالة الأمر على الفور إلى تلك السلطة لإجراء مثل هذا التحقيق ، حتى لو كان هناك لم تكن شكوى رسمية.»⁷¹ ومع ذلك ، لا تعلم منّا لحقوق الإنسان بأي حالة تم خلالها التحقيق في أعمال الاختفاء القسري من قبل السلطات السعودية ، على الرغم من معرفة السلطات الواضحة بحالات الاختفاء هذه. طبقًا لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، فإن «الأقارب الذين أجروا تحقيقات مع الشرطة حول مكان وجود الشخص المختفي لا يتم تزويدهم بأي معلومات رسمية ولا يتلقون أي توجيه أو دعم إضافي في تحديد سبل إضافية للجوء إلى المحاكم».⁷²

في عام 2020 ، أصدر فريق العمل التابع للأمم المتحدة ادعاءً عامًا بشأن المملكة العربية السعودية بعد تلقيه تقارير تشير إلى أن الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري «قد تم استخدامهما كأدوات لقمع المعتقدات والسلوكيات التي لا تتماشى مع العقيدة السياسية والدينية التي تقرها الدولة».⁷³ ومع ذلك ، لم ترد السلطات السعودية على الرسالة.

عادةً ما ترتكب حالات الاختفاء القسري من قبل رئاسة أمن الدولة عند اعتقال النشطاء السياسيين أو النقاد السلميين أو بشكل عام ، أي شخص يشتبه في أنه يعبر عن آراء يُنظر إليها على أنها تنتقد محمد بن سلمان ، أو السلطات السعودية على نطاق أوسع. عادة ما يقوم عناصر المباحث ، جهاز الشرطة السرية التابع لرئاسة أمن الدولة وهم يرتدون ملابس مدنية ، باختطاف الأفراد من منازلهم⁶⁶. لم يقدموا أبدًا مذكرة توقيف أو مبررًا للاعتقال ، على الرغم من السلطة المخولة لمكتب النيابة العامة لإصدار مثل هذه الأوامر⁶⁷. عادة ما يقوم مسؤولو رئاسة أمن الدولة بتفتيش منزل الأفراد الموقوفين ومصادرة أغراضهم ، وخاصة المعدات الإلكترونية مثل الهواتف أو أجهزة الكمبيوتر. في كثير من الأحيان ، يتم اختطاف الأفراد كردة فعل مباشرة لممارستهم لحقهم في حرية التعبير.⁶⁸

ثم ينقل عناصر رئاسة أمن الدولة المعتقلين إلى مكان مجهول ، حيث يظلون مختفين قسرًا خارج حماية القانون.⁶⁹ غالبًا ما تكون هذه المواقع غير المعروفة أماكن اعتقال سرية أو سجون مباحث ، حيث يتم احتجاز الأفراد عادةً بمعزل عن العالم الخارجي ، أي حرمانهم من حقهم في الاتصال بأسرهم أو محاميهم أو تلقي الزيارات ، لفترات تتراوح من عدة أسابيع إلى عدة سنوات.⁷⁰ عادة ما يظهر الأشخاص المختفون مرة أخرى فقط بمجرد تقديمهم للمثول أمام مكتب

عبدالله جيلان



الوضع: محتجز بمعزل عن العالم الخارجي دون تهمة أو محاكمة.
تاريخ الولادة: 1992
الانتهاكات: الإخفاء القسري والتعذيب من قبل رئاسة أمن الدولة.

عبد الله جيلان⁷⁴ خريج جامعة ويست تشيستر في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية. بعد انتقاله إلى المملكة العربية السعودية وذلك بعد تخرجه ، أصبح جيلان نشطاً على التويتر ، حيث دعا عبر حساب مجهول ، إلى حقه في العمل في المملكة العربية السعودية ودعوته إلى احترام الحريات الأساسية في المملكة.

12 مايو 2021

اختطف عناصر رئاسة أمن الدولة عبد الله جيلان من منزل والدته في المدينة المنورة. تم اقتياده إلى مكان غير معروف، اكتشف لاحقاً أنه في سجن تديره المباحث في المدينة المنورة. هناك ، عرض مسؤولو رئاسة أمن الدولة جيلان لأعمال تعذيب شديدة ، بما في ذلك الحرمان من النوم والضرب بقضيب كهربائي. تم نقل جيلان إلى سجن ذهبان الذي تديره المباحث في جدة بعد ذلك بوقت قصير.

مايو 2021

استخدم عناصر رئاسة أمن الدولة هاتف جيلان للتواصل مع خطيبته ، مما يثنيها عن لفت الانتباه إلى اختفائه ويطلب منها حذف جميع التغريدات والهاشتاجات التي أنشأتها للفت الانتباه إلى اختفائه.

21 يوليو 2021

ردت الحكومة السعودية على فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، الذي قدمت إليه قضيته ، مشيرة إلى أن جيلان محتجز في سجن تديره المباحث في جدة ، أي سجن ذهبان. وتزعم السلطات أنه تم توقيفه بموجب مذكرة توقيف صادرة بناء على قانون مكافحة الإرهاب.

التعذيب وسوء المعاملة

وفقاً للمادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ، يُعرّف التعذيب على أنه:

أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أوتخوفه أو ارغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز ايا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها.⁷⁵

الاعتقال التعسفي ، حيث يتم وضع الضحايا في سجون تديرها المباحث. في عام 2016 ، أعربت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة عن قلقها العميق إزاء التقارير العديدة التي تفيد بأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة «تُمارس بشكل شائع [...] في مراكز احتجاز المباحث».⁷⁸

يشمل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي تمارس ضد المعتقلين في سجون المباحث إخضاعهم لفترات مطولة من الحبس الانفرادي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي. وفي هذا الصدد ، أكد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب أن «الحبس الانفرادي المطول للشخص المحتجز أو المسجون» قد يرقى إلى مستوى التعذيب.⁷⁹

وأخيراً ، يتعرض المعتقلون بشكل روتيني للإهمال الطبي ويحرمون من الرعاية الطبية المناسبة. كما تم الإبلاغ عن عدة وفيات في الحجز في السنوات الماضية،⁸⁰ كان آخرها وفاة المدافع السعودي البارز عن حقوق الإنسان عبد الله الحامد بسبب الإهمال الطبي في أبريل 2020.⁸¹ في عام 2021 ، تعرض الإصلاحى السعودى موسى القرني للضرب حتى الموت في سجن ذهبان الذي تديره المباحث في جدة.⁸² لكن حتى الآن، لم يجر أي تحقيق مستقل في مقتلته.

خلال الفترة المذكورة أعلاه من الاختفاء القسري أو الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي ، يتعرض الأفراد المعتقلون لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. يلجأ عناصر رئاسة أمن الدولة بشكل منهجي إلى التعذيب ، كشكل من أشكال العقاب ولإكراه الضحايا على الاعتراف بأنفسهم.

استخدم عناصر رئاسة أمن الدولة أساليب تعذيب وحشية ومروعة ، بما في ذلك الجلد ، والضرب بقضيب كهربائي ، وتقييد الأفراد وتعليقهم من المعصمين بالسلاسل ، والصعق بالكهرباء ، والحرمان من الطعام والنوم ، والحبس الانفرادي المطول ، والإيهام بالغرق ، والحرمان من الرعاية الطبية ، والتحرش الجنسي، والاعتداء والتهديد بالاعتصاب والإعدام ، وذلك من ضمن أساليب أخرى.⁷⁶

غالبًا ما يُستخدم التعذيب لانتزاع اعترافات بالإكراه من المحتجزين ، والتي تتعلق عادةً بارتكاب جرائم مختلفة. غالبًا ما تُستخدم الاعترافات المنتزعة بالتعذيب كأساس وحيد من قبل مكتب النيابة العامة والمحكمة الجزائية المتخصصة لتوجيه الاتهام إلى الأفراد والحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة.⁷⁷

ومع ذلك ، لا يقتصر استخدام التعذيب على فترات الاختفاء القسري ، بل يستمر لفترة طويلة في فترات

عبدالرحمان السدحان



الوضع: محتجز بمعزل عن العالم الخارجي ، ويقضي عقوبة بالسجن لمدة 20 عامًا.
تاريخ الولادة: 1983
الانتهاكات: الإخفاء القسري والتعذيب على أيدي رئاسة أمن الدولة. حُكم عليه بعقوبة سجن شديدة من قبل المحكمة الجزائرية المتخصصة لممارسة حقه في حرية التعبير.

عبد الرحمن السدحان⁸³ عامل سعودي في المجال الإنساني وموظف في هيئة الهلال الأحمر السعودي.

12 مارس 2018

عناصر من رئاسة أمن الدولة يخطفون عبدالرحمن السدحان من مكان عمله بهيئة الهلال السعودي بالرياض. أُلقي القبض على السدحان انتقاماً من إدارته لحسابين ساخرين على تويتر ينتقدان السلطات السعودية والأيديولوجيات المتطرفة داخل المملكة. تم الكشف عن هويته للحكومة السعودية من قبل موظفي تويتر كانوا يعملون كجواسيس للمملكة العربية السعودية.⁸⁴

على الرغم من طلبات عائلته المتعددة ، ترفض رئاسة أمن الدولة تقديم أي معلومات عن مصيره ومكان وجوده. أثناء اختفائه، يتعرض السدحان لأساليب تعذيب وحشية - بما في ذلك الصعق بالكهرباء ، والضرب ، والجلد ، والتعليق من السقف من القدمين ، والتعليق في أوضاع مجهدة ، والحرمان من النوم ، والحبس الانفرادي لفترات طويلة - لانتزاع اعترافات تدين نفسه.

10 فبراير 2020

السماح للسدحان بالاتصال بأسرته لأول مرة. يبلغهم بأنه محتجز في سجن المباحث في الحائر في الرياض.

22 فبراير 2021

السماح للسدحان بإجراء مكالمة ثانية مع عائلته.

3 مارس 2021

مثل السدحان لأول مرة أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة لمحاكمة سرية. وقد أُبلغ بالتهمة الموجهة إليه من قبل مكتب النيابة العامة بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية. كدليل ، قَدّم مكتب النيابة العامة اعترافه بالإكراه و 200 صفحة من التغريدات من حسابين ساخرين مجهولين على موقع تويتر يُزعم أنه كان يديرهما.

5 أبريل 2021

بعد خمس جلسات استماع ، حكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة على السدحان بالسجن ٢٠ عامًا بالإضافة إلى حظر السفر لمدة ٢٠ عامًا. اعترافه القسري الذي تم إنتزاعه ، من قبل رئاسة أمن الدولة، يتم قبوله كدليل ولم يتم التحقيق في أعمال التعذيب.

5 أكتوبر 2021

تم تأكيد الحكم الأولي بسجن السدحان وحظر السفر عند الاستئناف، وهذه آخر مرة شوهد فيها السدحان. وقد حُرّم من الاتصال بأسرته منذ ذلك الحين.

الإعتقال التعسفي

وفقاً لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ، يُعتبر الاحتجاز «تعسفياً» عندما يندرج في أي من الفئات الخمس التالية:

1. عندما يتعذر التذرع بأي أساس قانوني يبرر الحرمان من الحرية [...] (الفئة الأولى) ؛
2. إذا كان الحرمان من الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تضمنها المواد 7 و 13-14 و-18 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [...] (الفئة الثانية) ؛
3. عندما يكون عدم التقيد كلياً أو جزئياً بالقواعد الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة [...] من الخطورة بحيث يضيء على الحرمان من الحرية طابعاً تعسفياً (الفئة الثالثة) ؛
4. عندما يتعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون أو اللاجئون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة دون إمكانية المراجعة أو التظلم إدارياً أو قضائياً (الفئة الرابعة) ؛
5. عندما يشكل سلب الحرية انتهاكاً للقانون الدولي على أساس التمييز [...] يهدف أو يمكن أن يؤدي إلى تجاهل المساواة بين البشر (الفئة الخامسة).⁸⁵

معينة، قد يشكل السجن واسع النطاق أو المنهجي أو غيره من الحرمان الشديد من الحرية في انتهاك لقواعد القانون الدولي جرائم ضد الإنسانية».⁸⁸

جميع الانتهاكات التي تم إبرازها أعلاه، بما في ذلك ممارسة اعتقال الأفراد دون أوامر توقيف، ووضعهم في مكان سري و / أو احتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وتعريضهم لأعمال تعذيب قاسية لانتزاع الاعترافات، هي عناصر أساسية لممارسة الاحتجاز التعسفي.

بالإضافة إلى ذلك، يُحرم المعتقلون من قبل رئاسة أمن الدولة بشكل روتيني من ضماناتهم القانونية الأساسية، بما في ذلك الحق في الطعن في قانونية احتجازهم أمام المحكمة. في عام 2016، أشارت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب إلى أن «إن غالبية الأشخاص الذين حرمتهم المباحث من حريتهم محتجزون رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة لفترات طويلة من الزمن، وكثيراً ما تُنتهك ضماناتهم القانونية الأساسية، بما في

على الرغم من أن العديد من عناصر فئات الاعتقال التعسفي محظورة بموجب القانونين السعودي والدولي، إلا أن رئاسة أمن الدولة، منذ إنشائها، انتهكت بشكل منهجي هذه القوانين مع الإفلات التام من العقاب. يؤكد النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، أنه «لا يجوز حبس أي شخص أو اعتقاله أو سجنه دون الرجوع إلى القانون».⁸⁶ ومع ذلك، فشلت رئاسة أمن الدولة باستمرار في الوفاء بالتزاماتها القانونية في هذا الصدد.

في الواقع، خلص الفريق العامل التابع للأمم المتحدة إلى أن المملكة العربية السعودية تنتهك التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان في أكثر من 60 حالة احتجاز تعسفي، وكرر «قلقه من أن هذا يشير إلى مشكلة واسعة النطاق أو ممنهجة للاحتجاز التعسفي في المملكة العربية السعودية، والتي ترقى إلى انتهاك خطير للقانون الدولي»⁸⁷. ووفقاً لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، «في ظل ظروف

ذلك الوصول إلى مستشار قانوني من اختيارهم والمثول أمام القضاء».⁸⁹ في عام 2018، كشف تحليل لقاعدة بيانات، نافذة تواصل، السجل الإلكتروني للسجناء لدى المباحث، أنه من بين 5314 شخصاً في قاعدة البيانات، تم احتجاز أكثر من 2300 شخص «قيد التحقيق» لأكثر من ستة أشهر، بما في ذلك 1875 شخصاً محتجزين على ذمة المحاكمة منذ أكثر من عام.⁹⁰

بمجرد تقديم المتهمين إلى المحاكمة أمام محكمة الجزائية المتخصصة، يتعرضون لانتهاكات ممنهجة لحقهم في محاكمة عادلة. في الواقع، تُعرف الإجراءات أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بانتهاكها بشكل روتيني لحقوق المتهمين في الإجراءات القانونية الواجبة لأنهم عادةً ما يُحتجزون دون الوصول إلى الوسائل الكافية للدفاع عن أنفسهم لأنهم غالباً ما يكونون غير قادرين على الاتصال بمحاميتهم قبل بدء محاكمتهم.⁹¹

بعد زيارته إلى المملكة العربية السعودية في عام 2017، أعرب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب عن قلقه إزاء «العدد الكبير من التقارير المتعلقة بالمحاكمات الجائرة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، والفترات الطويلة من الاحتجاز، واستخدام التعذيب، والاعترافات بالإكراه، وانعدام المساءلة، فضلاً عن فشل المملكة العربية السعودية في توفير الحد الأدنى من الضمانات الإجرائية أثناء الاحتجاز والاستجواب، وممارستها القضائية المتمثلة في قبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه كأدلة».⁹² أثناء المحاكمة، يستخدم مكتب النيابة العامة بشكل منهجي الاعترافات المشوبة بالتعذيب كـ «دليل» ضد المتهمين، غالباً في غياب أي دليل مادي.⁹³

وفي هذا الصدد، تلقت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة تقارير تشير إلى أن قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة «رفضوا مراراً اتخاذ إجراءات بشأن مزاعم المتهمين الذين يواجهون تهماً بالإرهاب بأنهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء الاستجواب بغرض انتزاع الاعتراف».⁹⁴ بالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى أن المحكمة الجزائية المتخصصة لم تتخذ «أي خطوات جادة للتحقيق في مزاعم التعذيب»، وعادة ما ترفض مثل هذه المزاعم بحجة أن عبء الإثبات يقع على عاتق المتهمين.⁹⁵ كما رفضت المحكمة الجزائية المتخصصة باستمرار طلبات المدعى عليهم بالإفراج عن تسجيلات فيديو لجلسات الاستجواب التي أجرتها رئاسة أمن الدولة، والتي تعرض فيها المتهمون للتعذيب.⁹⁶

بالإضافة، فإن مبدأ تكافؤ وسائل الدفاع، والذي يعني أن «نفس الحقوق الإجرائية يجب أن تُمنح لجميع الأطراف»،⁹⁷ وأن «يُمنح كل جانب الفرصة للطعن في جميع الحجج والأدلة التي يقدمها الطرف الآخر»⁹⁸، ينتهك باستمرار من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة.⁹⁹ غالباً ما يُحرم المتهمون من الحق في الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعهم أو الرد على قائمة التهم الموجهة إليهم.¹⁰⁰ أيضاً، لا يُتاح لمحامي الدفاع في كثير من الأحيان إمكانية الوصول إلى جميع وثائق القضية، بل وقد مُنعوا في حالات مختلفة من عمل نسخ من وثائق ملف القضية، مما أعاق بشكل كبير قدرتهم على الطعن في الحجج والأدلة المقدمة ضد موكلتهم.¹⁰¹ بعد هذه المحاكمات، يُحكم على المتهمين بأحكام سجن قاسية،¹⁰² وأعمال تتعلق مباشرة بممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، مما أدى إلى احتجازهم التعسفي.¹⁰³

سلمان العودة



الوضع: محتجز في الحبس الانفرادي على ذمة المحاكمة أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة.
تاريخ الولادة: 1957
الانتهاكات: الإخفاء القسري والتعذيب من قبل رئاسة أمن الدولة والاعتقال التعسفي لممارسة حقه في حرية التعبير.

سلمان العودة¹⁰⁴ عالم ديني ومؤلف سعودي بارز.

9 سبتمبر 2017

نشر العودة منشوراً على التويتر يدعو الله إلى أن يألف بين قلوب حكام المملكة العربية السعودية وقطر «لمافيه خير شعوبهم». بعد ذلك بوقت قصير، اختطف عناصر رئاسة أمن الدولة العودة من منزله في الرياض وأخفوه قسرياً لمدة ثلاثة أشهر. على الرغم من طلبات عائلته المتعددة، ترفض رئاسة أمن الدولة الاعتراف بأن العودة في عهدهم.

وأثناء اختفائه، ظل مكبلاً ومعصوب العينين في الحبس الانفرادي. حُرِم من النوم لعدة أيام متتالية، وحُرِم من علاجه لارتفاع ضغط الدم وارتفاع الكوليسترول.

يناير 2018

علمت أسرة سلمان العودة أنه محتجز في سجن ذهبان الذي تديره المباحث في جدة. في غضون ذلك، يتم إدخال العودة إلى المستشفى بسبب تدهور الأوضاع الصحية.

13 فبراير 2018

عائلته تزوره في سجن ذهبان لأول مرة.

4 سبتمبر 2018

بعد عام واحد من الاعتقال دون تهمة، مثل العودة أمام قاضٍ وتم إبلاغه بالتهمة الـ 37 التي وجهها إليه مكتب النيابة العامة. ويسعى النائب العام إلى فرض عقوبة الإعدام على تهم من بينها الدعوة إلى إصلاحات حكومية و«تغيير النظام» في المنطقة العربية و«إفساد البلاد من خلال السعي المتكرر لزعزعة بنية الأمة» و«إحداث حرب أهلية».

تبدأ محاكمته أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة.

أكتوبر 2019

ينقل العودة من سجن ذهبان إلى سجن الحائر الذي تديره المباحث أيضاً. ولا يزال محتجزاً في الحبس الانفرادي.

نوفمبر 2020

طبيب بسجن الحائر يبلغ العودة بأنه فقد نصف سمعه وبصره بسبب الإهمال الطبي والحرمان من المحاكاة السمعية والبصرية بسبب فترات الحبس الانفرادي الطويلة.

حتى الآن، لا يزال العودة معتقلاً دون إصدار أي حكم، حيث يتم تأجيل الجلسة مراراً وتكراراً.

الخلاصة

بعد مرور أربع سنوات على إنشائها، تواصل رئاسة أمن الدولة في إرساء نمط من انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية مع الإفلات التام من العقاب، على الرغم من الأدلة الوفيرة التي قدمها النشطاء السعوديون والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وهيئات الأمم المتحدة. بالنظر إلى أن كلاً من رئاسة أمن الدولة و مكتب النيابة العامة يرفعان تقاريرهما مباشرة إلى ملك المملكة العربية السعودية، فلا يخضعان للرقابة القضائية ولا توجد آليات انتصاف أو تحقيق قد تعمل على إنهاء الانتهاكات التي ارتكبتها الهيئتان وتوفر الإنصاف للضحايا. في ظل هذه الظروف، من غير المرجح أن تتم محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

ساهم نمط انتهاكات حقوق الإنسان الموضح في هذا التقرير بشكل فعال في إسكات أي شكل من أشكال المعارضة السياسية السلمية والتبادل الحر للأفكار داخل المملكة. إن الطبيعة الواسعة النطاق والمنهجية للانتهاكات التي ترتكبها رئاسة أمن الدولة، بالاقتران مع مكتب النيابة العامة والمحكمة الجزائية المتخصصة، بما في ذلك الاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي، والمناخ الكامل للإفلات من العقاب، لا يمكن إلا أن تشير إلى تواطؤ ورضا السلطات السعودية في أعلى مستوى. في الواقع، تلقت الحكومة السعودية عددًا لا يحصى من الروايات، في شكل مراسلات للأمم المتحدة وتقارير ذات مصداقية من المنظمات غير الحكومية، عن الانتهاكات التي لا تزال تُرتكب من قبل رئاسة أمن الدولة حتى يومنا هذا. ومع ذلك، كان رد السلطات على الدوام هو إنكار مثل هذه الادعاءات، بدلاً من التحقيق فيها. لا توجد حالة معروفة تم فيها محاسبة مسؤول في رئاسة أمن الدولة على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة، أو تم فيها تقديم الجبر والتعويضات لضحايا هذه الانتهاكات المستحقة عليهم.

يجب إصلاح رئاسة أمن الدولة وكبح جماحها؛ أي أن تخضع للإشراف القضائي وتخضع لآليات تحقيق ومساءلة قانونية مستقلة ومحايدة تعمل على تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومحاسبة الجناة على جرائمهم، وتعويض الضحايا، وضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم.

يجب أن تعمل المملكة العربية السعودية على ضمان استقلالية وحياد نظامها القضائي، الذي يعاني من مستوى مخيف من التأثير غير الضروري للسلطة التنفيذية. المحكمة الجزائية المتخصصة ليست محكمة قانونية، ولكنها أداة فعالة للقمع تستخدم لمعاقبة أي مظهر من مظاهر المعارضة السياسية أو النقد السلمي داخل المملكة. بنفس القدر من الأهمية، يجب على السلطات السعودية تعديل أو إلغاء القوانين الصارمة التي، تحت ستار «مكافحة الإرهاب»، تعمل فقط على حظر الحق في ممارسة الحريات الأساسية داخل المملكة وتفرض ثقافة الصمت.

بدون مثل هذه الإصلاحات المؤسسية والقانونية والسياسية الهامة، فإن رئاسة أمن الدولة والهيئات المختلفة التي تشكل جهاز الأمن السعودي، ستستمر في انتهاك حقوق الإنسان في المملكة بشكل صارخ.

المراجع

- 1 إقرأ: ميدل إيست أي، السعودية تعيد تشكيل جهاز أمن الدولة الرئيسي، 21 يوليو 2017، <https://www.middleeasteye.net/fr/news/saudi-arabia-revamps-major-state-security-apparatus-308256332> (تم تصفح الموقع في 15 أكتوبر 2021)؛ إقرأ أيضًا: مارغريتا ستانكاتي، «المملكة العربية السعودية تقوم بإصلاحات في جهاز الأمن»، وول ستريت جورنال، 20 يوليو 2017، <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-overhauls-security-apparatus-1500592641> (تم تصفح الموقع في 15 أكتوبر 2021).
- 2 هديل الصايغ، «الملك السعودي يقوم بإصلاحات في الأجهزة الأمنية بعد تغيير ملكي»، رويترز، 20 يوليو 2017، <https://www.reuters.com/article/us-saudi-decrees-idUSKBN1A52N9> (تم تصفح الموقع في 12 نوفمبر 2021).
- 3 المملكة العربية السعودية، المرسوم الملكي رقم 293، متاح عبر الرابط أدناه: <https://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=hcUrz%2B2apRlmq02r4EVp0w%3D%3D> (تم تصفح الموقع في 19 يوليو 2021)
- 4 المرجع السابق، المادة 3.
- 5 وكالة الأنباء السعودية، مرسوم ملكي رقم 240 / أ ، <https://www.spa.gov.sa/1640804> (تم تصفح الموقع في 10 نوفمبر 2021)
- 6 المرجع السابق، المادة 2.
- 7 إقرأ: مايكل ستيفنز، «الاعتقالات الملكية السعودية: لماذا تم إسكات كبار الأمراء»، بي بي سي، 9 مارس 2020، <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-51800964> (تم تصفح الموقع في 18 أكتوبر 2021)؛ إقرأ أيضًا: ديفيد كيركاتريك، «السعودية تعتقل 11 أميرًا، بما في ذلك الملياردير الوليد بن طلال»، نيويورك تايمز، 4 نوفمبر 2017، <https://www.nytimes.com/2017/11/04/world/middleeast/saudi-Arabia-waleed-bin-talal.html> (تم تصفح الموقع في 18 أكتوبر 2021).
- 8 الجزيرة، السعودية «تجمد الحسابات المصرفية» لمحمد بن نايف، 9 نوفمبر 2017، <https://www.aljazeera.com/news/2017/11/9/saudi-freezes-bank-accounts-of-mohammed-bin-nayef> (تم تصفح الموقع في 19 أكتوبر 2021).
- 9 الجزيرة، اتساع نطاق التطهير في السعودية بـ «اعتقال، قائمة الممنوعين من السفر»، 6 نوفمبر 2017، <https://www.aljazeera.com/news/2017/11/6/saudi-arabia-purge-widens-with-arrest-no-fly-list> (تم تصفح الموقع في 18 أكتوبر 2021).
- 10 الجزيرة، أكثر من 200 معتقل في آخر حملة تطهير سعودية لمكافحة الفساد، 10 أغسطس 2021، <https://www.aljazeera.com/news/2021/8/10/more-than-200-arrested-in-latest-saudi-anti-corruption-purge> (تم تصفح الموقع في 10 أكتوبر 2021).
- 11 سامية نخول، أنجوس مكدوال، ستيفن كالين، «عائلة منقسمة: كيف طهر ولي العهد السعودي خصوم العائلة المالكة»، رويترز، 10 نوفمبر 2017، <https://www.reuters.com/article/us-saudi-arrests-crownprince-Insight-idUSKBN1DA23M> (تم تصفح الموقع في 7 ديسمبر 2021).
- 12 الديمقراطية الآن للعالم العربي، «بسبب السخرية» من إنجازات الحكومة.. السعودية تسجن سلمان العودة العلامة البارز الداعي للإصلاح»، 16 أكتوبر 2020، <https://bit.ly/3KZWgKL> (تم تصفح الموقع في 21 ديسمبر 2021).
- 13 تغريدة سلمان العودة متاحة على الرابط التالي: https://twitter.com/salman_al-Odah/status/906280562956132352 (تم تصفح الموقع في 10 يناير 2022).
- 14 بسبب «السخرية» من إنجازات الحكومة.. السعودية تسجن سلمان العودة العلامة البارز الداعي للإصلاح، مرجع سابق.
- 15 القسط لحقوق الإنسان، حملة القمع مستمرة مع موجات من الاعتقالات، والغرض منها لا يزال غير واضح، 17 سبتمبر 2017، <https://www.alqst.org/ar/posts/359> (تم تصفح الموقع في 12 نوفمبر 2021).
- 16 هيومن رايتس ووتش، المملكة العربية السعودية: قمع مستمر ضد النشطاء، 20 يونيو 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/06/20/319214> (تم تصفح الموقع في 7 ديسمبر 2021).
- 17 هيومن رايتس ووتش، الثمن الفادح للتغيير، تشديد القمع في عهد محمد بن سلمان يشوّه الإصلاحات، 4 نوفمبر 2019، <https://www.hrw.org/ar/report/2019/11/04/335260> (تم تصفح الموقع في 22 يوليو 2021).

18 المملكة العربية السعودية ، قانون مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ، متاح على الرابط أدناه: <https://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=wqOpePNKbcOh7u6F3xqxxw%3D%3D> (تم تصفح الموقع في 12 نوفمبر 2021).

19 فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، الادعاء العام ، المملكة العربية السعودية ، 11-15 مايو 2020 ، <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Disappearances/Allegations/121-SaudiArabia.pdf> (تم تصفح الموقع في 15 أكتوبر 2021) .

20 المادة. 1 (3) من القانون. إقرأ: المملكة العربية السعودية ، قانون مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ، متاح على: <https://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=wqOpePNKbcOh7u6F3xqxxw%3D%3D> (تم تصفح الموقع في 19 يوليو 2021). تعديلات يونيو 2020 على القانون ، متوفرة على الرابط: <https://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=xFAJ87D6wD4kCBzLmGY7AA%3D%3D> (تم تصفح الموقع في 11 أكتوبر 2021).

21 مراسلات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة إلى المملكة العربية السعودية: ولايات المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب ؛ والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ؛ الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ؛ المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، رسالة عاجلة برقم OL SAU 12/2020 ، 17 ديسمبر 2020 ، متاح على الرابط: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadP:ublicCommunicationFile?gId=25726> (تم تصفح الموقع في 11 أكتوبر 2021).

22 المرجع السابق

23 قانون مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ، مرجع سابق. ، المادة 1 (5).

24 مراسلة من قبل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة إلى المملكة العربية السعودية ، برقم OL SAU 12/2020 ، مرجع سابق، ص 7.

25 قانون مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ، مرجع سابق. المادة. 12.

26 مراسلة من قبل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة إلى المملكة العربية السعودية ، برقم OL SAU 12/2020 ، مرجع سابق، ص. 22.

27 المرجع السابق.

28 «قانون مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله» ، مرجع سابق. المادة. 4.

29 المرجع نفسه ، المادة. 6

30 المرجع نفسه ، المادة 13

31 المرجع نفسه ، المادة. 9 و 10.

32 المرجع نفسه ، المادة. 10

33 «المرسوم الملكي رقم 293» ، مرجع سابق. المادة. 1.

34 المرجع نفسه ، المادة. 6.

35 «مراسلة من قبل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة إلى المملكة العربية السعودية ، برقم OL SAU 12/2020 ، مرجع سابق، ص. 22.

36 السعودية ، مجلس الوزراء ، قرار رقم 217 ، <https://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=bhnuuii5tQOY6%2FcOwI2yVA%3D%3D> ، (تم تصفح الموقع في 19 يوليو 2021).

37 السعودية ، قانون قوات الأمن الداخلية ، <https://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=VLxRfjCNmJ38WcuWRTjGtA%3D%3D> ، (تم تصفح الموقع في 19 ديسمبر 2021) ، المادة. 119.

38 المملكة العربية السعودية ، اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية، - <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/9a0249b7-f835-48fa-8d1e-a9a700f1981a/1> (تم تصفح الموقع في 19 يوليو 2021) ، مادة. 179.

39 القسط لحقوق الإنسان ، تحت أستار الكتمان: السجون ومراكز الاحتجاز في السعودية، يوليو 2021 ، <https://www.alqst.org/ar/post/shrouded-in-secrecy-prisons-and-detention-centres-in-saudi-arabia> (تم تصفح الموقع في 19 أكتوبر 2021) ، ص. 29.

40 المرجع السابق.

41 عرب نيوز ، السعودية تشكل جهازاً جديداً لأمن الدولة ، 21 يوليو 2017 ، <https://www.arabnews.com/node/1132466/saudi-arabia> (تم تصفح الموقع في 29 نوفمبر 2021).

- 42 وزارة الخارجية الأمريكية ، 2019 التقارير القطرية حول ممارسات حقوق الإنسان: المملكة العربية السعودية ، 11 مارس 2020 ، <https://www.state.gov/wp-content/uploads/2020/03/SAUDI-ARABIA-2019-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf> (تم تصفح الموقع في 23 يوليو 2021) ، ص. 8.
- 43 «تحت أستار الكتمان: السجون ومراكز الاحتجاز في السعودية» ، مرجع سابق. ص. 36.
- 44 المرجع نفسه ، ص 36-37.
- 45 هيومن رايتس ووتش ، السعودية: تسريب تفاصيل جديدة لتعذيب مزعوم، 11 يوليو 2021 ، <https://www.hrw.org/ar/news/2021/07/11/379168> (تم تصفح الموقع في 19 أكتوبر 2021).
- 46 وكالة الأنباء السعودية ، مرسوم ملكي رقم 240 / أ ، <https://www.spa.gov.sa/1640804> ، (تم تصفح الموقع في 10 نوفمبر 2021).
- 47 «قانون مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله» ، مرجع سابق. المواد 5 و 7 و 18.
- 48 المرجع نفسه ، المادة. 5
- 49 المرجع نفسه ، المادة. 7 (1).
- 50 المرجع نفسه ، المادة. 8.
- 51 المرجع نفسه.
- 52 المرجع نفسه ، المادة. 19.
- 53 المرجع نفسه ، المادة. 20.
- 54 المرجع نفسه ، المادة. 21.
- 55 المرسم الملكي للملك سلمان رقم 125 / م ، 7 مايو 2020 ، متاح على الرابط: <https://menarights.org/sites/default/files/2021-12/20125%20M.pdf%20Decree%20Royal> (تم تصفح الموقع في 10 يناير 2022). المرجع نفسه ، المادة. 21.
- 56 القرار رقم 1 ملكتب النائب العام ، متاح على الرابط: <https://sabq.org/L2VRJP> (تم تصفح الموقع في 29 نوفمبر 2021).
- 57 نقابة المحامين الأمريكيين، المملكة العربية السعودية: محكمة مكافحة الإرهاب تستهدف النشطاء ، أبريل 2019 ، https://www.americanbar.org/content/dam/aba/ad_administrative/human_rights/justice-defenders/saudi-court-targets-activists.pdf (تم تصفح الموقع في 12 أكتوبر 2021).
- 58 منظمة العفو الدولية ، تكميم الأفواه المعارضة: محاكمات ميسسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية ، 2019 ، <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/1633/2020/ar/> (تم تصفح الموقع في 11 نوفمبر 2021) ، ص. 25.
- 59 المرجع نفسه ، ص. 17. انظر أيضا: عبد الله ف. أنصاري ، «لمحة موجزة عن النظام القانوني السعودي» ، برنامج مدرسة هاويزر العالمية للقانون ، جامعة نيويورك ، أغسطس 2015 ، www.nyulawglobal.org/globalex/Saudi_Arabia1.html (تم تصفح الموقع في 18 نوفمبر 2021).
- 60 بيثان ماكيرنان ، «السعودية تستخدم المحكمة السرية لإسكات المعارضة ، ما خلصت إليه منظمة العفو» ، الغارديان ، 6 فبراير 2020 ، <https://www.theguardian.com/world/2020/feb/06/saudi-arabia-using-secret-court-to-silence-dissent-amnesty-finds> (تم تصفح الموقع في 15 ديسمبر 2021).
- 61 «تكميم الأفواه المعارضة: محاكمات ميسسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية» ، مرجع سابق. ص. 7.
- 62 لمحة موجزة عن النظام القانوني السعودي ، مرجع سابق.
- 63 لجنة مناهضة التعذيب ، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثاني للمملكة العربية السعودية ، 8 يونيو 2016 ، UN Doc. CAT / 2 / SAU / CO / C ، الفقرة. 17.
- 64 المرجع نفسه.
- 65 قرار الجمعية العامة رقم 47/133 ، إعلان بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ، 18 ديسمبر / كانون الأول 1992 ، مادة. 1.
- 66 «الادعاء العام ، المملكة العربية السعودية» ، مرجع سابق. الفقرة. 35.
- 67 المرجع نفسه.
- 68 منظمة العفو الدولية ، السعودية: موجة اعتقالات تستهدف آخر ما تبقى من ملامح حرية التعبير، 15 سبتمبر 2017 ، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/09/saudi-arabia-wave-of-arrests-targets-last-vestiges-of-freedom-of-expression/> (تم تصفح الموقع في 20 ديسمبر 2021).

69 «الادعاء العام ، المملكة العربية السعودية» ، مرجع سابق. الفقرة. 36.

70 المرجع نفسه ، الفقرات 37-38.

71 «إعلان بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري» ، مرجع سابق.

72 «الادعاء العام ، المملكة العربية السعودية» ، مرجع سابق. الفقرة. 46.

73 «الادعاء العام ، المملكة العربية السعودية» ، مرجع سابق. الفقرة. 32.

74 لمزيد من المعلومات حول هذه القضية ، اقرأ: منّا لحقوق الإنسان ، اختفاء خريج الجامعة عبد الله جيلان بالمدينة المنورة ، 28 مايو 2021 ، <https://www.menarights.org/ar/caseprofile/akhtfa-khryj-aljamt-alswdy-bdallh-jylan-balmdynt-almnwr> (تم تصفح الموقع في 28 أكتوبر 2021).

75 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 39/46 ، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 10 ديسمبر 1984 ، مادة. 1.

76 تم استخدام أساليب مختلفة للتعذيب ضد العديد من الأفراد الذين وثقت قضاياهم منّا لحقوق الإنسان. اقرأ أيضاً: «السعودية: تسريب تفاصيل جديدة لتعذيب مزعوم» ، مرجع سابق. القسط لحقوق الإنسان، التعذيب في المملكة العربية السعودية وثقافة الإفلات من العقاب، فبراير 2021 ، <https://www.alqst.org/ar/post/Torture-in-Saudi-Arabia-Impunity-Reigns> (تم تصفح الموقع في 23 ديسمبر 2021)؛ منظمة العفو الدولية ، المملكة العربية السعودية: أنباء تفيد بتعرض الناشطين المحتجزين للتعذيب والتحرش الجنسي، 20 نوفمبر 2018 ، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/11/saudi-arabia-reports-of-torture-and-sexual-harassment-of-detained-activists/> (تم تصفح الموقع في 23 ديسمبر 2021).

77 ادعاء عام: المملكة العربية السعودية» ، مرجع سابق، الفقرة. 34.

78 الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثاني للمملكة العربية السعودية» ، مرجع سابق ، الفقرة 7.

79 مجلس حقوق الإنسان ، تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، مانفريد نوك - ملحق - دراسة عن ظواهر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في العالم ، بما في ذلك تقييم ظروف الاحتجاز ، 5 فبراير 2010 ، UN Doc. A / HRC / 13/39 / Add.5 ، الفقرة. 55.

80 « تحت أستار الكتمان: السجون ومراكز الإحتجاز في السعودية» ، مرجع سابق. ذكر ، ص. 69 .

81 منّا لحقوق الإنسان ، عبد الله الحامد ، أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية يتوفى في إثر حرمانه من الرعاية الطبية، 24 أبريل 2020 ، <https://www.menarights.org/ar/caseprofile/bd-allh-alhamd-ahd-alada-almwssyn-ljmyt-hsm-mhtjz-tsfyaan-mndh-mars-2013> (تم تصفح الموقع في 28 نوفمبر 2021).

82 منّا لحقوق الإنسان، قتل الإصلاحى موسى القرني يسلط الضوء على التعذيب داخل السجون السعودية الديمقراطية الآن للعالم العربي ، 19 أكتوبر 2021 ، <https://menarights.org/ar/articles/qtl-alamshahy-mwsy-alqrny-yslt-aldwa-ly-altdhyb-dakhl-alsjwn-alswdyt> (تم تصفح الموقع في 5 ديسمبر 2021).

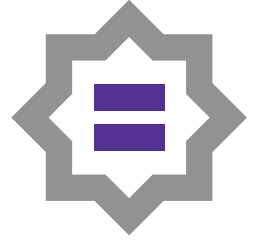
83 لمزيد من المعلومات حول هذه القضية ، اقرأ: أريج السدحان ، «السعودية حكمت على أخي بالسجن 20 عاماً بتهمة التغريد. قد تكون هذه فرصته الأخيرة»، واشنطن بوست ، 3 مايو 2021 ، <https://www.washingtonpost.com/opinions/2021/05/03/abdulrahman-al-sadhan-sister-areej-saudi-arabia/> (تم تصفح الموقع في 1 نوفمبر 2021). اقرأ أيضاً: منّا لحقوق الإنسان ، الحكم على موظف بالهلال الأحمر السعودي بالسجن 20 عاماً بعد اختفاء ثلاث سنوات ، 14 أبريل 2021 ، <https://www.menarights.org/ar/caseprofile/akhtfa-mwzf-fy-alhlal-alahmr-alswdy-ly-yd-qwat-almbahth-fy-mars-2018> (تم تصفح الموقع في 2 نوفمبر 2021) ؛ القسط لحقوق الإنسان ، مرور سنتين على الاعتقال والإخفاء القسري لعامل الإغاثة الإنسانية عبد الرحمن السدحان، 12 مارس 2020 ، <https://www.alqst.org/ar/two-years-since-arrest-disappearance-saudi-humanitarian-worker-abdulrahman-alsadhan> (تم تصفح الموقع في 2 نوفمبر 2021) الحكم بالسجن 20 عاماً على الناشط الإنساني عبدالرحمن السدحان، 8 أبريل 2021 ، <https://www.alqst.org/ar/post/abdulrahman-al-sadhan-sentenced-to-20-years-in-prison> (تم تصفح الموقع في 28 أكتوبر 2021) ؛ منظمة العفو الدولية ، المملكة العربية السعودية: أفرجوا عن عامل إغاثة حُكِم عليه بالسجن 20 عاماً: عبد الرحمن السدحان، 5 مايو 2021 ، <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/4072/2021/ar/> (تم تصفح الموقع في 27 أكتوبر 2021).

84 ريان غالاغر ، جواسيس في وادي السيليكون: «خرق تويتر مرتبط باعتقالات منشقين سعوديين» ، بلومبرج ، 19 أغسطس 2020 ، <https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-08-19/twitter-security-breach-blamed-for-saudi-dissident-arrests> (تم تصفح الموقع في 10 يناير 2022) ؛ ستيفاني كيرشغيسنر ، «السعودية تسجن الساخر المزعوم الذي تم التعرف عليه في تسريب من تويتر» تم التعرف عليه في تسريب من تويتر» ، الجارديان ، 9 أبريل 2021 ، <https://www.theguardian.com/world/2021/apr/09/saudi-arabia-jails-alleged-satirist-identified-in-twitter-infiltration> (تم تصفح الموقع في 10 يناير 2022).

85 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، أساليب عمل الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ، 13 يوليو 2017 ، UN Doc. A / HRC / 36/38 ، الفقرة. 8.

- 86 المملكة العربية السعودية ، الأنظمة الأساسية للحكم ، رقم أ / 90 ، مادة. 36 (1 مارس 1992) ، <https://www.saudiembassy.net/basic-law-governance> (تم تصفح الموقع في 21 ديسمبر 2021).
- 87 مجلس حقوق الإنسان ، الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ، رأي رقم 86/2020 بشأن الشيخ محمد بن حسن الحبيب (المملكة العربية السعودية) ، 26 نوفمبر 2020 ، UN Doc. A / HRC / WGAD / 2020/86 ، https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Detention/Opinions/Session89/A_HRC_WGAD_2020_86.pdf (تم تصفح الموقع في 21 نوفمبر 2021) ، الفقرة. 92.
- 88 المرجع نفسه.
- 89 «الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثاني للمملكة العربية السعودية» ، مرجع سابق. الفقرة. 26.
- 90 هيومن رايتس ووتش ، السعودية: الاحتجاز التعسفي يطال الآلاف في السعودية ، 6 مايو 2018 ، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/05/06/317513> (تم تصفح الموقع في 1 نوفمبر 2021).
- 91 هيومن رايتس ووتش ، السعودية: يجب إلغاء محكمة الإرهاب ، 27 أبريل 2012 ، <https://www.hrw.org/ar/news/2012/04/27/246074> (تم تصفح الموقع في 18 أكتوبر 2021).
- 92 مجلس حقوق الإنسان ، زيارة إلى المملكة العربية السعودية ، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب ، 13 ديسمبر 2018 ، UN Doc. A / HRC / 40/52 / Add.2 ، الفقرة. 41.
- 93 «تكميم الأفواه المعارضة: محاكمات ميسرة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية» ، مرجع سابق ، ص. 9.
- 94 «الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثاني للمملكة العربية السعودية» ، مرجع سابق. الفقرة. 17.
- 95 المرجع نفسه.
- 96 «تكميم الأفواه المعارضة: محاكمات ميسرة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية» ، مرجع سابق ، ص. 41.
- 97 لجنة حقوق الإنسان ، التعليق العام رقم 32 ، المادة 14: الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة ، UN Doc. CCPR / C / GC / 32 (2007) ، الفقرة. 16.
- 98 المرجع نفسه.
- 99 «تكميم الأفواه المعارضة: محاكمات ميسرة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية» ، مرجع سابق. ص. 44.
- 100 المرجع نفسه ، ص. 45.
- 101 المرجع نفسه.
- 102 «ادعاء عام: المملكة العربية السعودية» ، مرجع سابق، الفقرة. 34.
- 103 المرجع نفسه.
- 104 لمزيد من المعلومات حول هذه القضية ، اقرأ: عبد الله العوده ، «أي دعا إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية. الآن يواجه الموت» الجارديان ، 13 أغسطس 2019 ، <https://www.theguardian.com/commentisfree/2019/aug/13/saudi-arabia-salman-al-odah-arrest-death-sentence> (تم تصفح الموقع في 27 أكتوبر 2021) ؛ بي بي سي ، المملكة العربية السعودية «اعتقال رجال الدين في حملة على المعارضة» ، 13 سبتمبر 2017 ، <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-41260543> (تم تصفح الموقع في 26 أكتوبر 2021) ؛ هيومن رايتس ووتش ، السعودية: اعتقال رجال دين بارزين ، 15 سبتمبر 2017 ، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/15/308981> (تم تصفح الموقع في 11 أكتوبر 2021) ؛ منّا لحقوق الإنسان ، الداعية الإسلامي السعودي سلمان العوده يواجه خطر الإعدام ، 4 ديسمبر 2019 ، <https://menarights.org/ar/caseprofile/aldayt-alswdy-slman-alwdt-ywajh-khtr-aladam> (تم تصفح الموقع في 26 أكتوبر 2021) ؛ عبد الله العوده «أي يواجه عقوبة الإعدام. هذه هي العدالة في السعودية» ، نيويورك تايمز ، 13 فبراير 2019 ، <https://www.nytimes.com/2019/02/13/opinion/saudi-arabia-judicial.html> (تم تصفح الموقع في 14 أكتوبر 2021) ؛ «بسبب السخرية» من إنجازات الحكومة.. السعودية تسجن سلمان العوده العلامة البارز الداعي للإصلاح» ، المرجع سابق.

منّا لحقوق الإنسان



منّا لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية للمناصرة القانونية ومقرها جنيف، تدافع عن الحقوق الأساسية والحريات وتعززها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باعتماد نهج شامل ، نعمل على المستويين الفردي والهيكلية. نحن نمثل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أمام آليات القانون الدولي. من أجل ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات ، فإننا نحدد الأنماط والأسباب الجذرية للانتهاكات على أرض الواقع، ونلفت انتباه المعنيين إلى القضايا الرئيسية للمطالبة بإصلاح القوانين والسياسات.

التويتري: https://twitter.com/MENA_Rights



الفايسبوك: <https://www.facebook.com/MENARightsGrp>



لينكد إن: <https://www.linkedin.com/company/mena-rights-group>



لمزيد من المعلومات حول عملنا ، أو أي قضايا تم تناولها في هذا التقرير ،

يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت: <https://www.menarights.org/ar>

تبرع الآن لدعم عملنا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا: <https://menarights.org/ar/support-us>